خامساً: فى عالم الخطاب والحوار الاستراتيجى مع أمريكا

١- انقسم خطاب أوباما فى القاهرة فى الرابع يونيو ٢٠٠٩ إلى قسمين: أحدهما يمثل إعلان العولمة السياسية والثقافية الليبرالية للنظام الدولى، وثانيهما يمثل إشكالية متعددة الأوجة لمصر والعالم العربى والعالم الإسلامى.

أولا، بالنسبة لإعلان العولمة السياسية والثقافية:

١- كان لابد من أجل تسيد فكرة العولمة السياسية والثقافية الليبرالية من الاعتراف ببعض الحقائق التاريخية المقررة، مثل: دور الإسلام فى نهضة العالم، والاعتراف بأن هناك فرق بين النص القرآنى وسلوك بعض المسلمين المتطرف،

٢- كان لابد من التعهد الأوبامى بمحاربة الصورة النمطية السلبية عن الإسلام فى المقابل المطالبة بالتعهد من جانب الدول الإسلامية بمحاربة الصورة النمطية السيئة عن الأمريكان،

٣- تأسيس العولمة السياسية الثقافية على مبدأ ان التهديدات حول العالم مشتركة والإخفاق فيها يؤذينا جميعا،

٤- وأن آلية العولمة السياسية الثقافية هى فى النظر والبناء أكثر على وفيما يجمعنا، وليس فيما يفرقنا،

٥- أن العولمة السياسية والثقافية هى فى الأساس مسألة أخلاقية دينية قائمة على مفهوم الضمير الجمعى، الذى يعتمد عليه مفهوم حقوق الإنسان، والمتمثل فى حرية الهوية الدينية والثقافية للأقليات فى المقام الأول،

٦- أن العولمة السياسية والثقافية هى المدخل لإعادة التنشيط الاقتصادى العالمى،

٧- أن العولمة السياسية والثقافية تعنى عدم الاعتداء على الآخرين والتفاوض والتسليم بحقوق الآخرين مهما كانت طبيعتها،

٨- إزالة الأسلحة النووية من العالم، وإنهاء منطق الردع الاستراتيجى،

٩- أن الخطر الحقيقى الذى يجمعنا هو العداء للتطرف فى كافة الأديان والمعتقدات.

وثانيًا، بالنسبة لإشكاليات الخطاب:

١- جاء اوباما باعتبارة يمثل جزءًا من المسلمين، وتقدم بتحية الإسلام، واعتبر نفسه وكأنه يمثل جزءًا من العالم الاسلامى. هذه النزعة انتشرت لدى الدول الغربية بسبب وجود مسلمين بين سكانها، حتى أن روسيا طالبت بأن تكون شريكاً اصيلا بناء على ذلك. المشكلة أن الرئيس أوباما لم يتحدث فى القاهرة حديثًا سياسيًا خالصًا، بل قام بخلط ما هو دينى وإسلامى مع ما هو سياسى واستراتيجى؛ علمًا أن الدستور المصرى لا يسمح بأى نشاط سياسى أو خطاب سياسى ذى مرجعية دينية،

٢- قال لنا أوباما إن القرآن جميل ويحض على التسامح، وهو بالفعل كذلك، ولكنه قام بالمساواة فى

خطابه بين النص القرآنى والقيم الأمريكية، وقال إن الاثنين يهدفان إلى هدف نهائى، وهو رفع قيمة الإنسان. ولكننا نعلم من علوم الخطاب أن إستخدام النص الدينى فى السياق السياسى، حتى ولو كان بمعنى ايجابى يصب فى النهاية لصالح القوى الدينية والتطرف،

٣- من الرائع أن يركز أوباما على مسألة قضية ملابس المراة، فلا يجب أن تكون ملابس المرأة هى الشغل الشاغل للعامة، بل عقلها وتعليمها وما تستطيع القيام به. ولكن تناسى أوباما أن قضية ما ترتديه المراة مسألة مهمة من الناحية الرمزية الثقافية، وأن المسالة ليست متصلة فقط بالحجاب كما ذكر، ولكن ايضا بالنقاب. فمصر وفق سياساتها العامة لا ترى أن النقاب جائز شرعيًا. وقام وزير الأوقاف ووزير الصحة ووزير التعليم بمجهودات عديدة بين فئات من المسلمين؛ والمسلمات لمنعهم من ارتداء النقاب. تعامل أوباما مع قضية تفصيلية ملتهبة محليًا وبروح انتخابية أمريكية طائرة،

٤- اعتمد أوباما مفهومًا جديدًا لحل قضايا القدس ألا وهو مفهوم الأمة الابراهيمية. علمًا بأن المفهوم قد تردد عند كارتر وغيره من بعض المتطرفين المصرين فى السجون الأمريكية. والسؤال الكبير لأوباما: هل يعنى هذا أنه لن تكون هناك قدس شرقية كعاصمة للفلسطنيين؟ وهل ستكون القدس شرقها وغربها فى ضوء هذا المفهوم موحدة، وليست خالصة يهوديًا، بل سيشارك فى إدارتها مسلمون ومسيحيون؟ وهل المفهوم الإبراهيمى سيمتد للشرق الأوسط كله فتفتح مكة لليهود والمسيحيين فى مقابل فتح القدس للشراكة بين الأديان الإبراهيمية الثلاثة؟ كنا نظن أن كارتر بخبالاته الدينية قد مضى بلا رجعة!!

٥- ما هذا القول بمطالبة إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات كمطلب أمريكى؟ إن السياسة الخارجية الأمريكية الرسمية لا تقول بهذا، بل هى تعتبر المستوطنات كلها، وهى التى بنيت على الأراضى العربية، التى تم احتلالها بالقوة المسلحة نتيجة عدوان ٥ يونية ١٩٦٧، غير شرعية من منظور القانون الدولى. هل يريد أوباما أن نقول إن السياسة الخارجية الأمريكية قد غيرت موقفها من هذة القضية، وصارت تهتم فحسب؛ مسألة ايقاف بناء المستوطنات؟،

٦- إن الإيمان والمطالبة بحرية العقيدة الاعتقاد شيء إنسانى، ومن حقوق الانسان، ولكن لا يصح أن يتضمنه خطاب سياسى يخاطب فيه المسلمين كمدخل للمصالحة التاريخية؟ نعم هناك من هم من المسلمين ومن الأديان الأخرى لا يرى ذاته وضميره إلا فى دين واعتقاد مختلف، ولكن هذا استثناء من القاعدة العامة، ويجب أن يتم تنظيم وحماية القوانين كاستثناء، وليس كقاعدة عامة يؤدى تطبيقها إلى انهيار النظام العام. كما يحدث عند بعض الأقباط الذين يأخذون من تغيير الديانة وسيلة لإشباع الشهوات أو الإفلات من العقوبات،

٧- طالب الرئيس أوباما بأن يكون هناك إنفتاح بشكل واسع وعريض بين أمريكا والمسلمين ثقافيًا، وهذا حسن، ولكننا نعلم أنه فى ظل تزايد معدل

البطالة فى أمريكا، سيؤدى الأمر إلى تزايد هبوط عدد المغامرين الأمريكيين علينا باسم الاستثمار، أو دراسة الثقافة الاسلامية والقرآن، كما حدث فى القرن التاسع عشر فى مصر، عندما هبط الكثير من الأفاقين علينا من أوربا،

٨- كما أن تعهد أوباما بضخ حوالى أو أكثر من مليار من الدولارات؛ من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة فى العالم الإسلامى، إلا أن هذا يقترح أن هناك محاولة أمريكية لخلق بديل موازٍ للنموذج الصينى فى العالم الإسلامى؟ ما تأثير ذلك على التجارة مع أوربا أو غيرها؟

هكذا أعلنت العولمة السياسية الثقافية الليبرالية من جامعة القاهرة فى اليوم السابق لذكرى نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧.

٢- شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تطوراً كبيراً خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، من خلال التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث عملت دبلوماسية الدولتين على إيجاد إطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية، وهو ما يُطلق عليه الحوار الإستراتيجي، لتحقيق التفاهم بين البلدين، بمعزل عن التفاصيل اليومية لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية. هنا نغطى بشكل أولى التطور العام التاريخى قبل الدخول فى رصد وتحليل مستجدات العلاقة فى ظل إدارة أوباما، والتى منها مقال للرئيس مبارك فى صحفة وول إستريت جورنال كآلية عربية مقبولة لتفعيل المبادرة العربية استجابة لاعتراف أوباما بالمبادرة العربية فى خطابه بالقاهرة.

جرت أول محاولة في هذا المجال في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ بعقد جلستين في القاهرة وواشنطن للتحاور حول القضايا السياسية الدولية والإقليمية علي مستوى الخبراء من الجانبين، غير أن هذا الحوار توقف بعد الغزو العراقي للكويت. وفي يوليو ١٩٩٨ تم إحياء فكرة الحوار الإستراتيجي بين الدولتين، في أول جولة للحوار في واشنطن، ثم عقدت الجولة الثانية في القاهرة في ديسمبر ١٩٩٨، تلتها الجولة الثالثة في فبراير عام ١٩٩٩ بواشنطن. مع بداية الألفية الثالثة، اكتسب الحوار الإستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة أبعاداً على درجة كبيرة من الأهمية؛ لخطورة تطور الأوضاع في المنطقة وضرورة وضع قاعدة للمصالح المشتركة، من خلال لقاءات وتشاورات مستمرة بين البلدين، وعدم الاكتفاء بلقاء واحد كل عام، ونظم هذه اللقاءات وزيرا خارجية البلدين حيث تم التوصل إلى الاتفاق بشأن النقاط التالية:

١. الإسهام الفاعل في إرساء تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية، تراعي حقوق ومطالب أطراف النزاع.
٢. التوصل إلى السلام في السودان دون الإخلال بوحدة السودان كدولة.
٣. زيادة المساعدات الإضافية الأمريكية لمصر لمواجهة خسائر الحرب علي العراق، وكذلك الخسائر التي نجمت بعد أحداث ١١ سبتمبر.
٤. بدء المفاوضات الرسمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، بعد تحقيق تقدم في العلاقات التجارية في إطار اتفاقية التجارة والاستثمار.

وقد حرصت مصر والولايات المتحدة معا على تحديد ثلاثة أهداف كبرى لتعاونهما، وهي: السلام

والاستقرار الإقليمي – التصدي للإرهاب – الإصلاح الاقتصادي.. كما قررت الدولتان مجالات العمل المشترك، وهي:

٥. التحالف الإستراتيجي بما يعنيه من تعاون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة وبرامج تسليح وتصنيع عسكري ومحاربة الإرهاب.

٦. الالتزام بالسلام بما يعنيه من تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات، وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

٧. تنفيذ برنامج وطني مصري للإصلاح الاقتصادي بما يعنيه من مساعدات اقتصادية أمريكية، ومن خلال المؤسسات الدولية ووضع برنامج لعلاج خلل الموازين الخارجية والمديونية وعجز الميزانية وتحديث البنية التحتية، وتحقيق معدل تنمية يزيد عن معدل الزيادة السكانية وتعظيم دور القطاع الخاص وضمان الاستثمار الوطني والأجنبي.

غير أن هذا التطور في العلاقات لا يعني بالضرورة الاتفاق المطلق بين وجهتي النظر المصرية والأمريكية بشأن القضايا الدولية والإقليمية، وإنما يعني التفاهم وعدم الخلاف رغم الاختلاف في وجهات النظر في بعض الأحيان، وقد تمثلت أوجه التعاون فيما يلي:

١. التعاون المصري الأمريكي في حرب الخليج في عام ١٩٩١؛ نتيجة اتفاق وجهتي النظر المصرية والأمريكية، والذى أدى إلى توطيد العلاقات السياسية الأمريكية مع العالم العربي وخاصة مصر، الأمر الذي أدى إلى قيام الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الأب بإلغاء ديون مصر العسكرية.

٢. الاتفاق المصري الأمريكي على ضرورة إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وإقناع الأطراف العربية، بالجلوس مع إسرائيل على مائدة المفاوضات، حيث نجحت الدبلوماسية المصرية في إقناع الولايات المتحدة بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأمر الذي أدى إلى توقيع المنظمة مع إسرائيل لاتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا في عام ١٩٩٣ خلال اتفاقيات أوسلو.. استمرت الجهود المصرية والأمريكية طوال عقد تسعينيات القرن العشرين؛ من أجل دفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية لإحلال السلام في المنطقة، واحتواء أعمال العنف من الجانبين، والوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية والقدس، من خلال لقاءات القمة في شرم الشيخ، في مؤتمر قمة صانعي السلام في مارس ١٩٩٦، وفى منتجع وايت ريفر عام ١٩٩٩، ثم من خلال لقاءات القمة فى كامب ديفيد (٢) عام ٢٠٠٠.

وخلال الألفية الثالثة، استمرت المحاولات المصرية لتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية؛ حيث وجه ٣٢ نائباً في مجلس النواب الأمريكي في ٢٠٠٤/١٢/٢٥ خطاباً إلى الرئيس مبارك، معبرين فيه عن تقديرهم للدور الذي تقوم به مصر من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين

والإسرائيليين. كما استضافت مصر القمة الرباعية بين مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين في مدينة شرم الشيخ في ٢٠٠٥/٢/٨، والتي أسفرت عن اقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة التنسيق مع الفلسطينيين فيما يختص بالانسحاب من غزة، وتعيين منسق أمريكي خاص لمساعدة الفلسطينيين على الحفاظ على الأمن.

٣- عقدت جلسة جديدة من الحوار الاستراتيجى المصرى الأمريكى بوزارة الخارجية فى هذا الشهر؛ حيث ركزت على محاور ثلاثة مهمة: **أولاً:** العلاقات المصرية الأمريكية على المستوى الثنائى، التى يتطلع الجانبان إلى تطويرها بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، وبما ينقل العلاقة الى مستوى جديد، يتخطى ما واجهها من تحديات خلال السنوات الماضية، حيث اتفق الجانبان على تطوير العلاقات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، بالاضافة إلى التركيز على مجال تنمية الموارد البشرية. **ثانيا:** التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى إطار تناول القضايا الاقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، واتفاق الجانبين على أهمية دفع الجهود فى تناول هذه القضية، انطلاقا من جهود مشتركة، يتم فى إطارها تعريف الهدف النهائى بحل يقوم على أساس إقامة دولتين، **وثالثا** خطاب الرئيس أوباما للعالم الإسلامى الذى حرص على إلقائه من مصر، لاعتبارات عديدة، وما تضمنه هذا الخطاب التاريخى من محاور تشمل تشخيصه للقضايا الى تهم العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى، ورؤية الرئيس الأمريكى لأسلوب تناول هذه القضايا فى المستقبل، بما ينقل هذه العلاقة إلى توجه جديد لايقوم على المواجهة، وإنما على التعاون وتفهم الآخر.

وقد سبق ذالك عقد جمعية رجال الأعمال المصريين مائدة مستديرة مع السيدة السفيرة مارجريت سكوبي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة، وبحضور السادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية، في الساعة الحادية عشر صباح يوم الأحد الموافق ٣١ مايو ٢٠٠٩ بمقر الجمعية بالجيزة؛ بهدف تبادل الآراء والأفكار حول العلاقات المصرية الأمريكية وكيفية تطوير تلك العلاقات في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. في البداية تم عرض وجهات النظر والأفكار حول أهم الفرص المتاحة للتعاون المشترك بين البلدين من قبل الأعضاء، وظهرت كما يلي:

١- الاستفادة من التجربة الأمريكية في تخطي الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الحالية؛ خاصة في مجال التمويل العقاري والقطاع البنكي.

٢- التعاون في مجال التكنولوجيا الحديثة وتبادل الخبرات، خاصة في مجال استصلاح الأراضي الصحراوية باستخدام التكنولوجيا الأمريكية؛ حتي تستطيع مصر توفير الغذاء اللازم لها ذاتيا.

٣- الاستفادة من تجربة الجامعة الأمريكية في مصر والتي تعد أحد النماذج الناجحة للتعاون المصري الأمريكي المشترك، وتطبيقها في قطاعات أخري والعمل علي إنشاء كلية متخصصة للسياحة والفنادق بالجامعة الأمريكية.

٤- التوسع في مجال الاستثمار المشترك في قطاع النسيج بين الدولتين، بدلاً من أن يقتصر علي تصدير المنتجات المصرية، من خلال اتفاقية الكويز.

٥- حصة مصر من الاستثمارات الامريكية الخارجية محدودة للغاية، مقارنة باستثمارتها الخارجية في تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة؛ لذا من الضروري إعادة النظر في زيادة تلك الاستثمارات في مصر، مع التركيز علي منطقة البحر الأحمر.

٦- رغم زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الثاني لمصر، إلا أن الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة.

٧- مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لمصر في حسن استغلال الموارد المائية؛ خاصة وأنه في خلال اربع سنوات، سيتضاءل نصيب المواطن المصري ليصل الى ٤٠٠ متر مكعب سنويًا.

٨- اهمية زيادة التعاون في المجال التشريعي، في ضوء الزيادة المتوقعة للاستثمارات الأمريكية بمصر.

وأكدت السفيرة مارجريت سكوبي أنه سيتم دعوة مجتمع الأعمال الأمريكي إلي زيادة حجم التجارة مع مصر، وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية، وأضافت أنه خلال الأعوام القادمة سوف نرى المزيد من الاستثمارات الأمريكية الوافدة إلى مصر، وستكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص هائلة في الاستفادة من هذه الاستثمارات، وأشارت إلي أنه سيكون هناك تشجيع لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، من خلال تعميق الاستفادة من هذه العلاقات التجارية، وقد رحب المهندس حسين صبور بموقف السيدة السفيرة، وأضاف أن جمعية رجال الأعمال المصريين ستعمل على تمهيد الطريق أمام مجتمع الأعمال المصرى والأمريكى. هذا وقد ذكرت السيدة سكوبي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ ٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨؛ مما يعني أنه قد زاد بمقدار ١٢٤٪ عن العام ٢٠٠٣.

هذا، وقد تقابل ممثل التجارة الأمريكي رون كيرك مع وزير التجارة والصناعة المصري المهندس رشيد محمد رشيد؛ لمناقشة سبل زيادة العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية وتوقيع خطة للشراكة الاستراتيجية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين، كما أعلنا إضافة المزيد من المصانع في الصعيد إلى اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز"، وأضافت أنه يعمل في المصانع المشاركة فى المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" ١٥٠ ألف عامل مصري، ووصلت حجم الصادرات المصرية ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، وبالتالي فإن إضافة المزيد من المصانع إلى تلك الاتفاقية في المناطق الجديدة في بني سويف والمنيا، وبعض المناطق الأخري سوف يعمّق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية. وظهر أن أهم القطاعات التي يمكن أن يهتم بها المستثمرون الأمريكيون في مصر، وفقًا للظروف الحالية، هى الطاقة والبنية الأساسية والصناعات الغذائية والفرانشايز والنقل.